المودع: تعليق الحراك مشاركته يعيد الحوار إلى نقطة الصفر ما لم يحدث اختراق

السقاف: كثير من المخاوف سيشهد انفراجًا مع مؤشرات كبيرة لنجاح الحوار

هل اقترب الحوار من حل الأزمة؟

سمير حسن :

تتسارع الخطى في أروقة الحوار الوطني قبل موعد انتهائه في سبتمبر المقبل، باتجاه التوصل إلى حل للأزمة، مع مخاوف من عرقلة مسار هذا الحوار.

ويرجع محللون هذه المخاوف إلى عوامل عديدة منها تصاعد نشاط القاعدة في جنوب البلاد واستمرار المواجهات المسلحة بين الحوثيين والسلفيين في الشمال، إلى جانب الصراع الإقليمي والدولي في العالم العربي وما نتج عنه من حالة استقطاب سياسي في البلاد.

وتأتي هذه المخاوف في حين لا تزال فصائل الحراك الجنوبي المشاركة في مؤتمر الحوار متمسكة بمقاطعة جلسات المؤتمر منذ الأسبوع الماضي، الأمر الذي يؤكد مراقبون بأنه يهدد بفشل الحوار.

ويرى الكاتب والمحلل السياسي عبد الناصر المودع أن السياق الذي وصل إليه مؤتمر الحوار يشير إلى أن القضايا الرئيسية المستعصية في الأزمة اليمنية، وعلى رأسها القضية الجنوبية قد تكون سبباً رئيسياً في فشل مؤتمر الحوار.

نقطة الصفر

واعتبر أن تعليق الحراك مشاركته في المؤتمر ومطالبته مجدداً بحق تقرير المصير للجنوب والندية في الحوار بين الجنوب والشمال، أمر من شأنه إعادة عجلة الحوار إلى نقطة الصفر ما لم يحدث اختراق لهذه المواقف.

وأضاف أن "الواقع الحالي يشير إلى أن القوى الرافضة للوحدة لن تقبل بما دون الانفصال. ومكون الحراك يسعى لمجاراة هذه القوى ويبدي مواقف متشددة للظهور بمظهر المتمسك بمطالب الجنوبيين".

من جهته يرى فارس السقاف عضو مؤتمر الحوار الوطني ومستشار الرئيس اليمني لشؤون الدراسات الإستراتيجية والبحث العلمي أن كثيرًا من هذه المخاوف سيشهد انفراجا قريبًا في ظل وجود مؤشرات كبيرة لنجاح الحوار والخروج برؤية موحدة لحل الأزمة.

وقال: "هناك توافق على نطاق واسع بين المكونات المشاركة في الحوار حول كثير من القضايا المتعلقة بمحتويات الدستور والحقوق والحريات وبناء الدولة التي اتفق على أن تكون اتحادية فيدرالية".

طبيعة الدولة

وأوضح السقاف أن الخلاف حاليًا "ينحصر في طبيعة الدولة، وهو ما يتعلق بالقضية الجنوبية من حيث تقسيم الدولة والعملية الانتخابية والتقسيم الإداري، وهذا أمر سيتم الحسم فيه قبل نهاية الحوار والانتقال إلى صياغة الدستور والتحضير للاستفتاء والانتخابات النيابية والرئاسية".

وردًا على سؤال بشأن مدى تأثير قرار الحراك تعليق مشاركته على سير الحوار قال إن هذه الخطوة جاءت للمطالبة بتطبيق النقاط الخاصة ببناء الثقة وإن الحكومة اليمنية قد بدأت بالفعل الاستجابة لتلك المطالب بإصدار بيان اعتذار للجنوب، متوقعًا عودة قريبة للحراك للمشاركة.

ويطالب ممثلو الحراك الجنوبي بالانتقال إلى التفاوض الندي بين الشمال والجنوب في دولة محايدة يختارها رعاة المبادرة الخليجية، ويجعل ذلك شرطًا للاستمرار في المشاركة في جلسات فرق مؤتمر الحوار.

ويربط البعض بين هذه المخاوف وبين الصراع الإقليمي والدولي في المنطقة العربية، وما نتج عنه من استقطاب سياسي في البلد. ويخشى باحثون من أن يشجع ذلك قيام ثورة مضادة يقودها في اليمن النظام السابق.

استقطابات

ويعتقد رئيس مركز أبعاد للدراسات عبد السلام محمد أن انتكاسة الديمقراطية والربيع العربي في مصر ستنجم عنها استقطابات تصب لصالح تيارات العنف التي لا تؤمن بالديمقراطية لتحقيق الأهداف مثل الحوثيين والقاعدة.

وقال إن الوضع الإقليمي والدولي يشجع قيام ثورة مضادة يقودها في اليمن النظام السابق للرئيس المخلوع علي عبدالله صالح بالاستفادة من حالة ضعف الدولة وعودة معنويات تيارات العنف.

وأضاف "لا تزال هناك معوقات كثيرة أمام نجاح الحوار أبرزها انعكاسات الصراع غير المعلن بين روسيا وأميركا، وامتداد تأثيره بين حليفيهما إيران والسعودية في المنطقة، وكون اليمن أصبحت جزءا من ميدان الصراع المتأثر بصراعات عسكرية مسلحة في سوريا".

واعتبر الباحث أن من شأن كل ذلك التأثير كثيراً على مؤتمر الحوار من خلال تهرب بعض التيارات المشاركة في الحوار من نتائج المؤتمر التي ستلزمهم بالاندماج في العمل السياسي وترك السلاح.

احتكار عملية الفحص الفني للمركبات لشركة السلامة لـ25 سنه..

الداخلية توقف العمل الإداري لشرطة السير في عدة مناطق وتعرض أصحاب المركبات للابتزاز

خاص:

عممت الإدارة العامة لشرطة السير بأمانة العاصمة إلى إقرار توقيف العمل الإداري بكل أنواعه بشرطة سير أمانة العاصمة ويهدف القرار إلى تعطيل مؤسسة الدولة عن تقديم خدماتها المكلفة بموجب القانون واللوائح النافذة .

وبناء على هذا القرار فقد تعذر على سائقي المركبات الحصول على الخدمات المرورية لمركباتهم بسهولة الأمر الذي يجعلهم عرضة للابتزاز وتعرض سائقي المركبات للمسائلة من قبل رجال المرور في الشارع.

ويهدف القرار أيضا إلى تعطيل الضباط والأفراد العاملين في المناطق الشمالية والغربية و السبعين وحتارش عن أعمالهم المكلفين بها بموجب القانون ليصبحوا ضمن فئة العاطلين جراء توقيف العمل الإداري في تلك المناطق والتأكيد عليهم توقيف العمل بكل أنواعه ما عدا صرف أرقام الدراجات النارية وقد تم إشعارهم بتسليم الأختام إلى المكتب خلال أسبوع.. وهدد العقيد عبدالكريم راجح الجائفي مدير شرطة سير أمانة العاصمة من لم يقوموا بتسليم أختامهم في مناطق السبعين – الشمالية – الغربية – الحتارش وتوقيف العمل فيها سيتم اتخاذ الإجراءات اللازمة ضدهم وسيتم تحميله المسؤولية .

وأصبحت المناطق بسبب هذا القرار معطلة تماماً ومعرضة للخراب والدمار مع أنها مؤسسات عامة ولا يجوز المساس بها إلا بموجب القانون والدستور .. مبررين ذلك بفتح مجمع خدمات الشرطة الآلي وكونه سيقوم بتغطية أمانة العاصمة بأكثر من خمسة مجمعات خدمية وهذه الأسباب تحتم على إدارة سير صنعاء إلغاء قرار توقيف العمل الإداري.

وبحسب وثيقة حصلت – مأرب برس – على نسخة منها فقد تم احتكار الفحص الآلي للمركبات من قبل شركة السلامة للفحص الدوري للمركبات ولا يقبل تجديد رخص المركبات إلا بعد إجراء الفحص الفني في شركة السلامة .

ويهدف هذا القرار بحسب مصادر في إدارة المرور بالعاصمة إلى تحقيق مصلحة مادية وشخصية لشركة السلامة.. كما أن قرار رقم (99) لسنه 2007م أحتكر عملية الفحص لشركة السلامة ولمدة 25 سنه وهذه المدة بحد ذاتها مخالفة جسيمة وفساد يجب استئصاله كما يخالف هذا القرار أحكام القانون رقم (46) ولائحته التنفيذية بشأن المرور والذي نص على حق التسجيل والترخيص ممثلة بإدارة المرور وضباطها في تعيين فاحص لفحص المركبات وقيامهم بفحص المركبات الآلية يدوياً ولا مانع أيضاً أن يتم تصوير وسيلة الفحص في إطار إدارة المرور .

وعدم قدرة شركه السلامة للفحص الدوري استيعاب جميع المركبات المتواجدة في صنعاء والمحافظات التابعة لها في كل من عمران – ذمار مثلاً لو افترضنا اتجاه جميع بمركبات للفحص بشكل جدي لنتج عن ذلك ازدحام كبير للمركبات أمام مقرات الشركة والانتظار في طوابير قد تستغرق لأسابيع وربما يحدث استعجال في فحص السيارات وعدم فحصها بالكامل أو بشكل مناسب .

وكل الأسباب السابقة تحتم على إدارة المرور إلغاء قرار فحص إلزام سائقي المركبات بالفحص الآلي في شركة السلامة.

وكان الرائد عبدالله أحمد الجربان الرائد غانم على المرح من شرطة السير بأمانة العاصمة رفعا قضية على الإدارة العامة لشرطة السير بصنعاء على خلفية هذه المخالفات التي ترتكبها الإدارة لصالحها الخاص وتعطيل الصالح العام.

بعد أن أعلنت السلطة المحلية عن عجزها معالجة الوضع وإعلان الحديدة منكوبة..

شباب الحديدة ينفذون حملة إنقاذ المدينة من الغرق بعد ركود مياه المجاري والأمطار في شوارعها

حسن مشعف:
تصوير/ عبدالله حلبي :

دشنت بمحافظة الحديدة حملة إنقاذ المدينة من الغرق والتي ينفذها عدد من الشباب للتخفيف من طفح مياه الصرف الصحي الراكدة في الشوارع والأحياء نتيجة الأمطار.

وأوضح منسق الحملة بسيم الجناني أن فرق الحملة والتي يشارك فيها عدد من أعضاء منظمات المجتمع المدني ونشطاء شباب وحقوقيين وإعلاميين يقومون بالنزول الميداني لمسح أكثر المناطق ضرراً من طفح مياه الصرف الصحي في شوارع وحارات المدينة.

وأضاف أن الفرق الميدانية تقوم حاليا بمتابعة بعض أعمال فتح انسدادات مناهل الصرف الصحي والتعرف على بعض معوقات أعمال فتح الانسدادات التي تواجهها الفرق الفنية التابعة لمؤسسة المياه والصرف الصحي بالتعاون مع مركز إخوان ثابت .

كما زار الفريق بعض الأحياء السكنية التي تعاني من تدفق مياه الصرف الصحي إلى داخل البيوت إضافة إلى معاينة بعض نماذج الأعمال التخريبية التي تقوم بها جهات مجهولة وتتسبب في معاناة المواطنين إضافة الى المشاكل التي تتسبب بها مخلفات القمامة وتكدس النفايات.

ونوه بالقول أن شباب المحافظة سيشاركون مع الفرق الفنية التابعة لمؤسسة المياه والصرف الصحي بالمحافظة إلى تصفية مناهل الصرف الصحي بعد الانسدادات التي شهدتها خلال الفترة الماضية أدت إلى طفح المجاري في الشوارع الرئيسية والحارات مما أدى تلوث البيئة في المحافظة.

وكانت السلطة المحلية بمحافظة الحديدة قد أعلنت مطلع أغسطس الجاري ان مدينة الحديدة مدينة منكوبة بيئياً وصحياً بعد أن تدهورت البنى التحتية ومختلف الخدمات الأساسية، وعجزها الكامل عن معالجة الوضع بعد صمت الحكومة عن معاناة أبناء الحديدة.

وقالت السلطة المحلية حينها في بيان صدر عنها بأن مدينة الحديدة أصبحت منكوبة جراء التلوث البيئي المستمر على المحافظة نتيجة طفح مياه الصرف الصحي و انهيار منظومة الصرف الصحي واختلاط مياه الشرب بمياه الصرف الصحي ووصول الطفح إلى داخل المنازل وتهدم منازل المواطنين جراء التدفق الهائل لمياه المجاري وتهديد عدة منازل أخرى .

وأضافت في البيان: " نحن كسلطة محلية لن نتمكن من إجراء المعالجات المطلوبة لعدم وجود الإمكانات لمواجهة هذه الكارثة الإنسانية ونوجّه نداء استغاثة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء و حكومة الوفاق وإلى سفراء الاتحاد الأوروبي وسفراء دول الخليج إلى سرعة تقديم العون وإعلان حالة الطوارىء القصوى لإنقاذ سكان مدينة الحديدة من التلوث البيئي نتيجة طفح مياه الصرف الصحي و انهيار منظومة الصرف واختلاطها بمياه الشرب.

وشددت في بيانها وجوب اهتمام رئيس الجمهورية وحكومة الوفاق ووزير المياه والصرف الصحي بمحافظة الحديدة، وإنقاذ سكانها من التلوث البيئي والأمراض المعدية جراء تكاثر البعوض نتيجة طفح المجاري في الشوارع .

وشهدت مدينة الحديدة ركود مياه الأمطار التي اختلطت بمياه المجاري في الشوارع والأحياء بعد أن منَ الله بالأمطار الغزيرة على المحافظة الأمر الذي أدى إلى وجود طفحات هائلة في شوارع المحافظة وعدم تصريف هذه الطفحات من المدينة نتيجة تهالك شبكة الصرف الصحي ووجود انسدادات في فتحات المجاري.